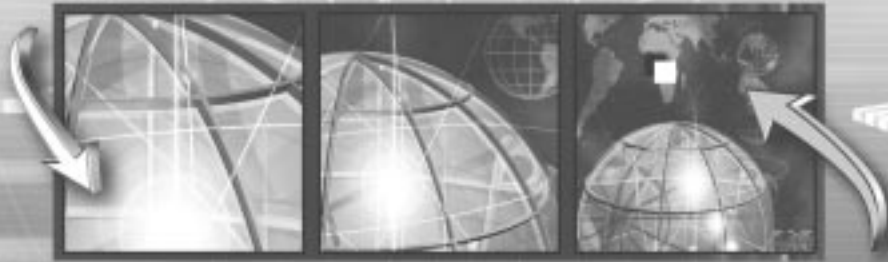
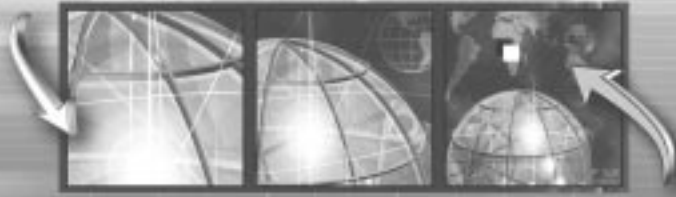


العلاقات الدولية



- الفصل الأول: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب.
الفصل الثاني: الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية.
الفصل الثالث: المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي.
الفصل الرابع: المقاومة الفلسطينية من يقودها؟ وإلى أين؟
الفصل الخامس: باكستان تحت حصار المحور الأمريكي - الإسرائيلي - الهندي.
الفصل السادس: أفغانستان ألم وأمل.
الفصل السابع: الصراع في الشيشان إشكالية الحسم واحتمالات التسوية.
الفصل الثامن: إيران بين التشيع والليبرالية.
الفصل التاسع: التدابير الدولية ومصادرة الخيرات الإسلامية.

الفصل الأول

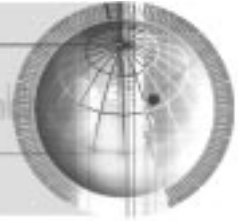


الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب

الدكتور

عبد الستار قاسم

أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين



الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب

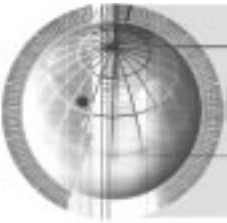
د. عبد الستار قاسم

يخطئ من يظن أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قادر على وضع استراتيجيات كبيرة على اتساع العالم والدفاع عنها، خلفيته الثقافية والسياسية ونمط حياته بصورة عامة لا يؤهله لأن يكون مفكراً أو مخططاً استراتيجياً، لقد كشفت حملته الانتخابية جهله بالشؤون الدولية إلى درجة أنه ظن أن طالبان عبارة عن فرقة موسيقية؛ وهي المنظمة التي اضطر أن يجيئ ضدها قواته في بداية عهده كرئيس! مستوى بوش الاستراتيجي هو مستوى حاكم ولاية تسيطر عليه القيم الأمريكية التقليدية التي تجبّ غالباً الاهتمام بالذات والبقاء داخل الأسوار.

لم يُقدّم الرئيس بوش برنامجاً لسياسته الخارجية - في أثناء حملته الانتخابية - يمكن أن يوصف بالتميز أو الطموح أو العدواني؛ وإنما قدّم أفكاراً لا تخرج عن منطق الدفاع عن النفس والمحافظة على قدرة عسكرية رادعة، لكن أحداث أيلول/ ٢٠٠١م عززت فيه نعمة التفوق الأمريكي، وسهّلت على الصقور الأمريكيين الدخول إليه من أوسع الأبواب، كانت الأحداث ضخمة، والشعور بالإهانة شديداً، والرغبة في الانتقام جامحة، والجو مشبعاً بالغضب والاستعجال، انزوى الحماثم أو أصحاب التعاون الدولي جانباً للطامحين نحو إقامة إمبراطورية أمريكية على النمط الروماني القديم، والقادرة على التصرف بمعزل عن الآخرين إن أبوا التعاون.

شهدت واشنطن حركة دؤوبة للقوميين الأمريكيين المتعصبين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذين دعوا إلى إقامة إمبراطورية أمريكية تتجاوز الأطر الدولية، وتفرض رأياً على الآخرين اعتماداً على قوتها العسكرية والاقتصادية؛ أذكر من هؤلاء: «Eliot» و«John Bolton» و«Lewis Libby» و«Dov Zakheim» و«Stephen Cambone» و«Paul Wolfowitz» و«Cohen»؛ يؤمن هؤلاء بتميز وتفوق الأمة الأمريكية على باقي الأمم، وبأن القيم الأمريكية المتمثلة بالديمقراطية والحرية المتعارف عليها في بلادهم هي العليا، وهي الحقيقة التاريخية التي تنتهي إليها كل القيم، وبأن النظام الاقتصادي الذي يتبنى قيم السوق هو الأنسب لكل الأمم، وأن الرأسمالية التحررية الجديدة (Liberal Capitalism) هي قدر كل الأمم، وبأن التراث المسيحي - اليهودي هو الذي يمجّد الرب، بينما ربّ الآخرين هو ربّ الضلال، إسرائيل بالنسبة لهؤلاء هي تجسيد لإرادة الرب، وأن أمنها وبقائها في مواجهة المتوحشين العرب والمسلمين تضمنهما الولايات المتحدة.

يؤمن هؤلاء بأن أمريكا هي القوة العظمى بلا منازع، وأن الوقت حان لإقامة ذلك المجد الذي بنته روما عندما حكمت الشرق والغرب. المنظمات الدولية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، وما دامت الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى؛ فإن دور هذه المنظمات - بما فيها الأمم المتحدة - لم يعد على درجة كبيرة من



الضرورة. إنهم لا يمانعون في إقامة تعاون، لكن إذا تضارب التعاون مع رؤية الولايات المتحدة فإنه لن يعود مجدياً، ولهذا دعا هؤلاء إلى فكرة بناء قوة تفوق التحدي؛ ذلك لضمان الهيمنة الأمريكية عبر الزمان والمكان، ولم يُخف هؤلاء رأيهم في ضرورة إقامة قواعد عسكرية في مختلف أنحاء العالم وعلى رأسها المنطقة العربية والإسلامية.

هؤلاء هم الآن رجال بوش الذين وجدوا في الإدارة الجديدة من يرعاهم ويشد على أيديهم؛ مثل نائب الرئيس تشيني، ووزير الدفاع رامسفيلد، وبوش هو صاحب القرار لكنه ليس صاحب الفكر.

من الناحية الرسمية والهيكلية الإدارية؛ هناك عدة جهات تشارك في صناعة الاستراتيجية الأمريكية والسياسة الخارجية، هناك وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهناك لجنة الخارجية والأمن التابعة للكونجرس، لكن الأهم من بين كل هذه الهيئات هو مجلس الأمن القومي التابع مباشرة للرئيس الأمريكي، والذي يشغله المقربون من الرئيس مباشرة، كوندوليزا رايس هي التي ترأس هذا المجلس الآن، وهي لا تقل تعصباً عن الأشخاص المذكورين سابقاً.

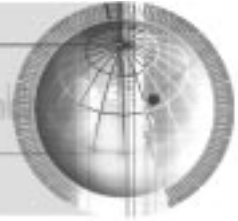
أما خارج الدوائر الرسمية؛ فإن هناك العديد من الجمعيات والمعاهد التي تُعنى بقضايا الدفاع والاستراتيجية والخارجية، وتضع بصماتها على فكر صاحب القرار وتخطيطه، وهناك مجموعات الضغط المتمثلة بالشركات الكبرى، ومعامل التصنيع الحربي، وبالتنظيمات اليهودية والصهيونية. . الشركات الكبرى ذات مصالح عالمية، وترغب برؤية عالم منفتح اقتصادياً وتجارياً؛ لما ينطوي عليه ذلك من أرباح هائلة. والمنظمات الصهيونية ترغب في توظيف السياسة الأمريكية في البلاد العربية لمصلحة إسرائيل، هذه المنظمات تعمل على الصعيدين الشعبي والرسمي، وذلك من أجل صنع المناخ المناسب شعبياً للإبقاء على القرار الرسمي الخاص بإسرائيل متماشياً تماماً مع الموقف الشعبي. ولهذا نجحت هذا المنظمات عبر سنوات في تعزيز مواقعها؛ من خلال المسيحيين المتصهينين الذين يدافعون عن إسرائيل وسياساتها بطريقة أشد من الصهاينة أنفسهم، هؤلاء هم مفكرو البيت الأبيض الآن، وهم أنفسهم القوميون المتعصبون، وهم الذين يدفعون باتجاه ملاحقة العرب والمسلمين، والقضاء على العديد من التعاليم الإسلامية؛ من خلال تغيير المناهج التعليمية والبرامج الثقافية في البلاد العربية والإسلامية، وهم الذين دفعوا بشدة نحو احتلال العراق لتصبح مثلاً أمام العالم ومهدداً للهيمنة الأمريكية.

النقاط الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية:

من المهم بداية الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين حكمتا السياسة الأمريكية إلى حد كبير عبر العقود السالفة وحتى الآن، وهما: القوة الداعمة للمصلحة، والتوازنات.

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، ما زالت أمريكا متمسكة بنظرية «مورغينثاو» و«كيسنجر»، والتي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة





إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، ومن هنا نلاحظ أن الولايات المتحدة حقيقة عبارة عن دولة «هوبزية» دائمة البحث عن القوة، ومتشككة من ناحية الطمأنينة، إنها دولة أنانية تفترض أن الآخرين عبارة عن ذئاب، ويجب تطوير الأسلحة الكفيلة بردهم وضمان حسن سلوكهم.

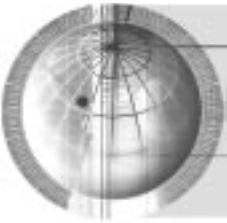
من الناحية الثانية؛ لا تؤمن الولايات المتحدة بالديمقراطية وإنما بالتوازنات، تقوم الديمقراطية على الحريات والقانون واحترام الإنسان، لكن التوازنات تقوم على القانون واحترام المصالح، تتبنى الديمقراطية العدل واحترام الحقوق، لكن التوازنات تركز على معادلة القوة، وعلى أن العدل يعكس تضاد القوى وليس الحقوق، ولهذا لا تعمل الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على إقامة الديمقراطية؛ وإنما على إقامة مراكز قوى تحقق لها مصالحها تحت شعار الديمقراطية؛ لهذا تُميّز أمريكا بين استبداديٍّ وآخر تبعاً لهذه المصالح، ولا مانع لديها أن تدعم أنظمة استبدادية ما دامت هذه الأنظمة تحقق لها ما تريد.

اختلفت الاستراتيجية الأمريكية جذرياً عما كانت عليه أيام الحرب الباردة، فتلك كان لها أعداؤها المختلفون ووسائلها وأساليبها المختلفة، واختلفت كذلك منذ أحداث ١١/٩/٢٠٠١م، وجرت عليها تعديلات وتطويرات تبعاً للرئيس الموجود في البيت الأبيض، لا أرى ضرورة العودة إلى الجذور التاريخية، وسأركز على المرحلة القائمة حالياً، وهي مرحلة جورج بوش الابن، أو مرحلة ما بعد الهجمات على نيويورك ووزارة الدفاع.

ربما يكون خطاب الرئيس الأمريكي الذي ألقاه في القاعدة الأمريكية ويست بوينت (West Point) بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٢م؛ من أهم الكلمات بخصوص تحديد معالم الاستراتيجية الأمريكية الحالية، والتي توضح أسس تفكير الرئيس بوش وإدارته. أشار الرئيس إلى مهمات ثلاث أمام هذه الاستراتيجية لتحقيقها، وهي:

- الدفاع عن السلام من خلال قتال الإرهابيين والطغاة.
- بناء علاقات قوية مع القوى العظمى.
- توسيع دائرة السلام بتشجيع مجتمعات حرة ومنفتحة في كل قارة من قارات العالم.

وقد كان التحول في هذه المهمات واضحاً عن المهمات التي كانت قد وضعتها إدارة كلينتون، ركز كلينتون في تقريره حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (National Security Strategy)، والذي نشر في كانون أول/١٩٩٩م؛ لأن أمريكا تسعى إلى تقوية الأمن الأمريكي، وتدعيم الرخاء، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج. غابت فكرة الرخاء الأمريكي عن أولويات بوش، وكأنه يضع بلاده في حالة طوارئ أو حرب مستمرة يصبح الحديث خلالها عن الرخاء نوعاً من الرومانسية أو عدم الواقعية، كما أن بوش استعمل لغة أكثر قوة أو مشبعة بالنفس الهجومي؛ مثل قتال الإرهابيين والطغاة، وتوسيع دائرة السلام، وليس مجرد نشر كما فضل كلينتون أن يستعمل.



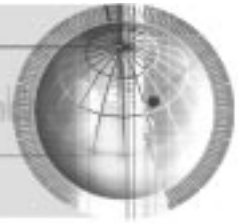
أشار بوش إلى البعد الدولي ليؤكد أن أمريكا لا تسعى إلى إدارة الظهر للعالم، وإنما للتعاون مع القوى العظمى، وهو الأمر الذي ربما اعتبرته إدارة كلينتون مسألة قائمة لا جدل حولها، لكن بوش أوحى بتركيز إدارته على البناء العسكري ذي الصبغة الدفاعية، والتي تعني غالباً المزيد من التصنيع العسكري والتحديث؛ بينما كان كلينتون مهتماً بتقوية الأمن الأمريكي، وهذه عبارة مطاطية لا تحمل تفسيراً محدداً. الدفاع الذي ذكره بوش ينطوي على منحى عسكري جديد يواجه أخطاراً جديدة متمثلة بالإرهابيين والطغاة - حسب وصفه -، ويتضمن من ثمّ أعمالاً عسكرية ذات أنماط جديدة وتقنيات عسكرية مستحدثة.

وضع بوش في رؤيته الاستراتيجية الجديدة للإرهابيين والطغاة في سلة واحدة، ووصفهم بأنهم يهددون مصالح الولايات المتحدة، قال بأن الطغاة يبنون الجيوش التي من شأنها أن تهدد أمن الولايات المتحدة، خاصة إذا امتلكت أسلحة الدمار الشامل، ولا يقل من وصفهم بالإرهابيين خطورة عن الطغاة؛ من حيث إن شخصاً أو مجموعة أشخاص تعمل سراً تستطيع أن تتسلل إلى الولايات المتحدة؛ لتقوم بأعمال تهدد أمن الولايات المتحدة وتودي بحياة الأبرياء. أوضح بوش أن استراتيجية الحرب الباردة قامت على مواجهة أعداء معروفين بأدوات معروفة وحيز جغرافي معروف، لكن العدو الآن - حسب رؤيته - غير مرئي ويعمل في الخفاء؛ فكيف تعمل ضده؟ وكيف تواجهه من يريد الانتحار؟ فضلاً عن أن هؤلاء الأعداء الجدد يرون في امتلاك أسلحة الدمار الشامل أحد خياراتهم.

في هذا السياق؛ صدرت تصريحات متعددة عن مسؤولين أمريكيين، ترى إمكانية التعاون بين بعض الحكام الموصوفين بالطغاة ورجال المنظمات السرية الموصوفين بالإرهابيين؛ مما قد يمكّن المنظمات من امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولم تتلکأ الدوائر الأمنية في القول بأن عراق صدام وكوريا الشمالية قد تتعاونان مع تنظيمات معادية للولايات المتحدة في صنع أسلحة كيميائية وجرثومية، وهذا ما يسوغ في النهاية عدم التمييز الحدي بين الطغاة والمنظمات السرية.

وبناء على هذا؛ سوّغ بوش الضربات الوقائية دون التخلي عن سياسة الردع والاحتواء التي كانت قائمة، اعتمدت الولايات المتحدة عبر عقود من الزمن سياسة عسكرية واقتصادية وسياسية تقوم على ردع الأعداء واحتوائهم؛ حتى لو كانوا بمرتبة المحتملين غير المؤكدين، اعتمدت سياسة الردع النووي عسكرياً ضد دول المعسكر الشرقي المنهار، واستعملت في الوقت نفسه سياسة الاحتواء ضده وضد دول أخرى خارجة مثل إيران، عمدت أمريكا إلى محاصرة بعض الدول اقتصادياً وسياسياً، وأوقفت معها العديد من المعاملات التجارية، ونجحت في استقطاب الدعم الدولي لاحتوائها، ولجأت أحياناً إلى إشعال الحروب لإضعاف الدول المعنية؛ مثل الحرب العراقية - الإيرانية.

لكن الآن لم تعد سياسة «الردع والاحتواء» كافية، فأضاف بوش سياسة (الضربة الوقائية) والتي تعني ضرب العدو المحتمل وتدمير قواه قبل أن يكون قادراً على توجيه ضربة للولايات المتحدة، فقد قال بوش في



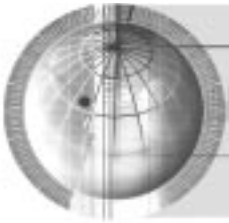
خطابه المشار إليه أعلاه أن الأمريكيين لا يستطيعون ترك أعدائهم يبادرونهم بالضربة . وقد حاول الرئيس الأمريكي إضفاء صبغة الشرعية الدولية على هذه السياسة الجديدة قائلاً: «إن القانون الدولي يعترف بـ»أن الأمم ليست بحاجة لتلقي ضربة ؛ قبل أن يكون بمقدورها اتخاذ إجراء قانوني للدفاع عن أنفسهم ضد قوى تشكل خطراً داهماً»، اعتبر الرئيس هذا مثل تشريع يعطي الدول حق القيام بضربات استباقية .

لكن الرئيس الأمريكي أعلن أن استراتيجيته تقوم على المشاركة الدولية قائلاً: «إنه من الأفضل أن تكون الضربة الوقائية متعددة المشاركين»، أكد على ضرورة كسب تأييد المجتمع الدولي على الصعيدين السياسي والميداني ، لكنه أكد أيضاً عدم التردد في العمل منفرداً إذا دعت الضرورة، وعليه تسعى الولايات المتحدة باستمرار للعمل أولاً من خلال الأطر الدولية أو من خلال التعاون مع القوى العظمى، وتفضل انتزاع مقررات دولية من الأمم المتحدة قبل القيام بأي عمل عسكري ضد أي دولة أو جهة، لكنها في النهاية لا تلتزم بهذه الأولوية إذا رأت أن المجتمع الدولي ليس متجاوباً مع رغباتها . هذا يشير بوضوح إلى أن القانون الدولي والأمم المتحدة لا يشكّلان في النهاية مرجعية يجب التقيد بهما، وإنما يشكّلان مرجعية يمكن تجاوزهما إذا دعت الضرورة، وكما يقول الكاتب الأمريكي «James Skillen»؛ فإن الاستراتيجية الأمريكية هذه تضع القانون الدولي في أزمة ومعها الأمم المتحدة .

تتطلب الحرب الوقائية جاهزية عالية جداً وقدرة استخبارية غير اعتيادية، هذا ما أكده الرئيس بوش بشكل عام عندما قال: «إن الوقائية تتطلب التفوق العسكري والهيمنة»، أكد أنه لا بد من صنع ميزان قوى لمصلحة ما أسماه بحرية الإنسان؛ على اعتبار أن الولايات المتحدة تمثل هذه الحرية، وعلى الرغم من أن له عيناً على القوى العظمى الأخرى فإنه أكد ضرورة التمييز المنفرد من حيث القوة؛ بحيث تصل الولايات المتحدة من القوة التي تولد لدى أعدائها القناعة؛ بأن لا أمل لجهودهم العسكرية في تخطي قوة الولايات المتحدة ولا حتى موازاتها؛ بمعنى أنه على أمريكا أن تبني قدرات عسكرية تبعث اليأس في قلوب المنافسين، أو حسب التعبير الرئاسي: قوة تفوق التحدي . هذا تعبير ليس من صناعة بوش؛ وإنما يعود لـ «ولفويتز» الذي يعمل مساعداً لوزير الدفاع الأمريكي الآن، فقد سبق أن روج لهذا التعبير منذ عهد بوش الأب وكلينتون، ولم يجد صدقاً إلا في عهد بوش الابن .

الولايات المتحدة لا تريد فقط أن تدافع عن نفسها وحرية مواطنيها - حسب الرئيس بوش -، وإنما تدعو لقيادة العالم نحو وضع عالمي جديد يقوم على الحرية، الحرية عبارة عن رسالة تحملها الولايات المتحدة عبر العالم وفوق كل دولة وأمة؛ لأنها الروح التاريخية للعالم، والتي يجب أن تسلم لها وبها كل الدول . ويضيف الرئيس أن الحرية بقيت عبر التاريخ تحت خطر الحرب والإرهاب، وضاعت في خضم الصراعات بين الطغاة، وانتهى غيابها بالناس إلى الفقر والمرض . أصبح اليوم - طبعاً تحت قيادة بوش - أمام الإنسانية فرصة تعزيز انتصار الحرية ضد هؤلاء الأعداء، والولايات المتحدة ترحب بمسؤوليتها لقيادة هذه المهمة العظيمة .





واضح أن بوش يعود إلى منطق الفلاسفة التقليديين الذين ينظرون إلى الأمور بصيغ فلسفية مطلقة، وإلى عهود الجباورة الذين يرون في أنفسهم أصحاب رسالة تاريخية، تحمل كل الحقيقة ولا تترك بعدها ما يمكن وصفه بالحقيقة، فوثيقة بوش تقول إن الحرية هي إرادة التاريخ، وهي مصلحة أمريكية ومصلحة كل شخص في العالم ومصلحة كل دولة بالولادة، الولايات المتحدة تمثل قيادة الحرية، وكل ما تقوم به أمريكا يدفع باتجاه الحرية في العالم، وما هو جيد لأمريكا جيد لبقية العالم.

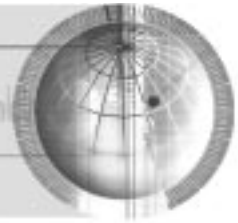
متطلبات النجاح:

السؤال الأول المطروح دائماً على الساحة الأمريكية؛ يتركز حول رد الفعل الذي يمكن أن يحدث من قبل أوساط مختلفة في العالم: هل صحيح أن العالم سيستسلم لهذه السياسة الأمريكية التي يمكن أن تمتد إلى مختلف الدول بسبب تشعب عناصرها؟ أمريكا مثلاً تريد أن تلاحق أموال التنظيمات السرية وأموال من تصفهم بالطغاة؛ مما يعني بالتأكيد تدخلها في قضايا داخلية للدول؛ مثل التحويلات المالية والحسابات المصرفية. وهي أيضاً ستتدخل في اعتقال أشخاص، وستطلب من الدول توفير أجهزة أمنية؛ للتأكد من صحة المعلومات التي تتراكم لدى الأجهزة الأمنية الأمريكية حول الأشخاص والنشاطات. وربما تلجأ أمريكا إلى تنفيذ عمليات اغتيال وتصفية في عدد من الدول، أو إلى شن عمليات عسكرية مثلما حصل في اليمن. كيف ستتصرف الدول إزاء هذه الانتهاكات لسيادتها النسبية؟ أي أن أمريكا تعتبر نفسها من خلال استراتيجيتها الجديدة الدولة الوحيدة ذات السيادة، وما عداها سيكون صاحب سيادة من خلال الحرية التي ستفرضها هي.

من زاوية المنطق المجرد؛ الضعفاء - حسب بعض الأمريكيين - يتكثرون ويألفون لمواجهة الخطر المشترك، أما من الزاوية التاريخية؛ فإن هذا لم يحصل دائماً (John Lewis Gaddis)، أي أنه من الممكن أن يُسلم الضعفاء بالأمر الواقع، ويحاول كل منهم البحث عن طريق نجاته. ولهذا يرى أمريكيون - ومنهم الرئيس بوش - أن الدول التي لا طموح لديها لتكون في الصف الأول لن تتحدى الوضع الذي تصنعه أمريكا، ولن تحاول كسب القوة للتحدي، وإنما ستعاون مع القوة العظمى. على المدى المنظور؛ لا يوجد دولة ذات طموح قريبة بقوتها من قوة الولايات المتحدة، وستبقى القوات الأمريكية أمام ميادين شبه مفتوحة لتنفيذ عمليات عسكرية على مختلف المستويات، هذا يعني أيضاً أنه إذا حدثت صراعات دولية؛ فإنها ستبقى ضمن حيز محدود لا يمتد أثرها على المجتمع الدولي ولا يهدد السلام العالمي - حسب تعريفها هي -.

أما الأمر الآخر الذي سيجعل مسألة التحدي غير واردة؛ فيتمثل في أن القيم الأمريكية - حسب الافتراض الأمريكي - مقبولة عالمياً وتلقى رواجاً. تدعو أمريكا إلى حرية الشعوب من خلال إقامة نظم ديمقراطية تحافظ على حقوق الإنسان حسب المعايير المقبولة عالمياً، عدد كبير من الأمم يعاني من الطغيان والاستبداد والقهر والكتب، وهي مستعدة للتعاون مع أمريكا ضد حكامها الذين ينهبون الثروات ويبدرونها. بالنسبة للأمريكيين؛ أمريكا تمثل اتحاد القوة مع المبادئ الكونية الأخلاقية، فهل هذا الجدل منطقي فعلاً؟ هناك شعوب كثيرة - وعلى





رأسها شعوب إسلامية - لا تشارك الولايات المتحدة مثل هذا الطرح وترى أن أمريكا هي دولة الشر والعدوان . يقول Tod Lindsberg إن بوش يلتقي وفوكوياما بالنهاية الكونية للتاريخ ، والتي تقول بأن كل شخص سيعترف للآخر بأنه حر مثله ومتساو معه ، ولكن طبعاً ضمن القيم التي يطرحها بوش ؛ يصعب لمثل هذا التحديد المسبق لمسار التاريخ أن يجد نفسه واقعاً .

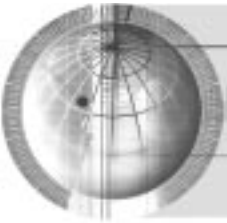
البعد الأخلاقي؛

تقول الإدارة الأمريكية أنها ستنجح في حملتها؛ لأنها تحمل قيماً أخلاقية يسهل استيعابها؛ لأنها تحرر الناس من الاضطهاد والقهر ، إنها ترى أن قيمها جيدة لكل شخص في كل المجتمعات ، لكن المشكلة تكمن هنا في محاولة فرض هذه القيم دون أن يكون هناك جهد دولي واسع يضيف نوعاً من الشرعية والمشاركة على التحولات القيمة . أمريكا تقود التحول بنفسها منفردة في كثير من الأحيان ، ودون أن يخلو من التبجح والعنجهية ، السلوك الأمريكي لا يروق للكثيرين في العالم بمن فيهم أهل أوروبا الذين يشعرون أيضاً أن أمريكا لا تريد توقيهم قيماً وتعمل على أمركتهم .

أمريكا تصنع أعداء قيمها بأسلوبها السائد الآن؛ حتى لو كانت تلك القيم جيدة ومقبولة نظرياً من الشعوب والأمم ، تعطي أمريكا انطباعاً بحب السيطرة والاستهانة بالشعوب وبقيمها وتقاليدها؛ مما يؤدي إلى ردود فعل سلبية قد تتطور إلى معاداة ورفض ، وربما هذا ما عكسه الجنود الأمريكيون في العراق من خلال سلوكهم الفوقي الذي استهان بقيم العراقيين وعاداتهم . تصدير القيم - التي تقول أمريكا إنها أخلاقية - بهذه الطريقة التي لا تنسجم مع الأعراف الدولية المتبعة في احترام الثقافات وعاداتها وطقوسها؛ لن يؤدي في النهاية إلى نشر الفضيلة المرغوب بها وإنما إلى الفوضى والنزاعات ، حتى إن الاستراتيجية الأمريكية تدخل في تناقض أخلاقي مع نفسها ، إنها تريد نشر قيم الحرية ولكنها تتعاون مع استبداديين للقيام بهذا العمل ، أو كما أشار Lindsay and Steinberg أن أمريكا تتعاون مع طغاة في حربها على الإرهاب ، فهل أمريكا حقيقة ملتزمة بقيم الحرية أو بسلامة الأمريكيين؟

التوجه نحو التحول العالمي يتطلب مشاركة دولية من الناحية الأخلاقية ، لا يمكن الدعوة إلى الديمقراطية والعمل على نشرها بالقوة أو بطريقة غير ديمقراطية ، ما يبنى على استبداد لا يولد الحرية ، وما يقام على تخريب الآخرين يبقى عرضة لمحاوالاتهم السرية للقضاء عليه ، ربما يشكّل عدم التجاوب الدولي مع أمريكا حول ما أسماه الرئيس الأمريكي بـ «محور الشر» دليلاً واضحاً على أهمية هذه المسألة ، لم يجد الرئيس الأمريكي - على المستوى العالمي - سوى وسائل إعلام تردد ما قاله دون أن يحقق أي تعاون دولي حول تبعات إعلانه ، بل على العكس ؛ تعرّض لموجة من الانتقادات التي وصلت إلى حد الاستهزاء بسداجة الطرح .

وقد أشار هنري كيسنجر Henry Kissinger إلى مثل هذا المعضل عندما رفض فكرة قيام سياسة خارجية



أمريكية بناء على نهج السيطرة والهيمنة . وأشارت العديد من الصحف والتعليقات الأمريكية إلى مثل هذا النحو ، فمثلاً قالت صحيفة New Yorker أن الاستراتيجية الأمريكية تقيم دولة عالمية مستبدة ، وهذا يعني استبدال طغاة صغار بطاغية كبير .

لكن الإدارة الأمريكية تنهت - على ما يبدو - لهذه المسألة وأوقفت العمل بمصطلح «محور الشر» ، مرّت فترة طويلة والرئيس الأمريكي لا يتحدث بالموضوع ، لكن الرأي العام الأوروبي عبّر عن عكس ما سعى إليه الرئيس ؛ من حيث أن دول الشرق قد تكون أمريكا وحليفها إسرائيل ، أعطى الاستطلاع الأوروبي الذي جرى منذ عدة أشهر مؤشراً حول ذلك البعد الأخلاقي الذي لا تستطيع أي دولة أن تتصرف بمفردها وبغفلة عنه .

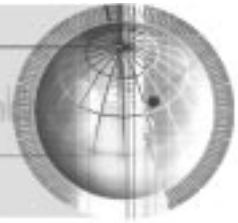
الحالة الداخلية الأمريكية:

تواجه الإدارة الأمريكية مشكلة انفصام بين تطلعاتها الخارجية والمزاج الداخلي الأمريكي ، إنها تريد التمدد في هيمنتها سواء العسكرية أو القيمة إلى مختلف أنحاء العالم ، وتعمل على التدخل بشؤون الكثير من الدول إن لم يكن كلها ، بينما الشعب الأمريكي ما يزال يفضل البقاء داخل أسوار الولايات المتحدة ؛ ليس منعزلاً تماماً وإنما بعيداً عن هموم ومشكلات يراها لا تنفعه ، الشعب الأمريكي بصورة إجمالية قليل الاهتمام بالقضايا الدولية إلى درجة الجهل ، وينشغل كثيراً بعمومه الداخلية ومصالحه الذاتية ، هناك من يهتم بالقضايا الدولية من أصحاب الشركات والاستثمارات الكبيرة والمصالح الاقتصادية المتعلقة بالتجارة العالمية ، وهناك من بين الأقليات من تشغله قضايا سياسية مثل اليهود ومن يمثلهم من جمعيات يهودية وصهيونية ، لكن هؤلاء يشكّلون نسبة ضئيلة تتمتع بنفوذ كبير . هذه النسبة تشارك في صنع القرار الأمريكي ؛ من حيث إنها عامل حاسم في تحديد نتائج الانتخابات الأمريكية - سواء على مستوى الكونجرس أو الرئيس - ، ومن حيث إنها منظمة الصفوف وتقيم مجموعات ضغط ذات نفوذ سياسي وإعلامي واقتصادي هائل ، وإليها ينتمي العديد من صنّاع السياسة الأمريكية المتوارين ؛ أي أصحاب الصف الثاني الذين يشكّلون اللجان المتخصصة والمستشارين .

قد تتعايش اللامبالاة الشعبية مع السياسة الخارجية إلى درجة معينة ؛ مثلما تعايشت منذ انتهاء الحرب الفيتنامية ، لكنه يصبح من الصعب التعايش مع ازدياد نشاط السياسة الخارجية إلى الدرجة التي تتطلب تعاوناً شعبياً مباشراً . فمثلاً يتطلب خوض الحروب إرسال الجيوش إلى مواقع القتال ؛ مما يعني أن أمريكيين سيسقطون قتلى وجرحى ، إن لم يكن الشعب متفاعلاً مع الأحداث ومؤيداً لسياسة إدارته الخارجية ؛ فإنه سيبدأ بالتذمر خاصة إذا أخذت الخسائر البشرية والاقتصادية بالارتفاع والتزايد ، أجبر هذا السبب أمريكا على الخروج مهزومة من فيتنام ، وليس من المستبعد أن يتكرر ثانية .

أمام الإدارة الأمريكية احتمالان : إما أن تدير سياسة خارجية بطريقة لا تتجاوز فيها الخطوط الحمراء التي تؤدي إلى تذمر شعبي أمريكي ، وإما أن تخوض حملة إعلامية وتعليمية في الداخل الأمريكي لرفع مستوى





الاهتمام الشعبي بالشؤون الخارجية إلى درجة متكافئة مع رغبة الإدارة بالتدخل وخوض الصراعات، أو تنفيذ الضربات الوقائية. وإلا فإن الإرباك سينشأ حتماً في درجة الانسجام الشعبي مع سياسات رئيسه؛ مما سيكبل أيدي الإدارة في تنفيذ سياساتها.

عدة حروب في آن واحد:

هناك نظريتان عسكريتان أساسيتان في التعامل مع جبهات القتال، نظرية تدعو إلى التركيز على محور معين من أجل إحداث اختراق كبير يؤثر إيجاباً في معنويات الجيش وسلباً في معنويات العدو، ويرفع من درجة قوة الدفع باتجاه الانتصار. نظرية أخرى تقول إن فتح عدة جبهات يشتت قوات العدو ويقلل من قدراتها على المقاومة الفاعلة؛ مما يؤدي إلى انتصار سريع، لهذه إيجابياتها ومؤيدوها، ولتلك إيجابياتها ومؤيدوها.

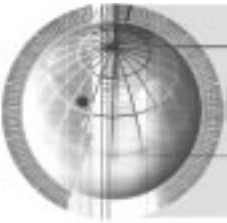
الإدارة الأمريكية الحالية تفكر بفتح أكثر من جبهة واحدة في آن واحد، بدأت بأفغانستان، ثم انتقلت إلى العراق قبل أن تطمئن إلى استقرار جبهتها الأولى، ومن ثم أخذت تهدد سوريا وإيران، تبدو أمريكا بهذا كالثور الهائج الذي يفكر بعضلاته، قد تنجح أمريكا عسكرياً هنا وهناك، لكنها على ما يبدو غير قادرة على تحقيق الاستقرار على أي من جبهاتها، وبهذا تكون قد استشارت خلية النحل بدل أن تكون قد حافظت على ذلك الأذى المتوقع ولكنه المستقر، قد تلسع الخلية الهادئة، لكن الخلية الهائجة تهاجم، ومن المحتمل أن يؤدي الهجوم إلى استثارة الرأي العام الداخلي في أمريكا، فينقلب على إدارته التي ستضطر إلى التراجع أو إلى دفع ثمن يوم الانتخابات، وفي كلتا الحالتين تكون أمريكا قد وضعت نفسها في مأزق ناجم عن سوء التدبير.

الصراع التاريخي:

تغامر الولايات المتحدة بأعمالها العسكرية بصنع الأجواء المناسبة لتأجيج صراع تاريخي بينها وبين الشعوب المستهدفة، أو تلك الأجزاء المستهدفة منها، إنها تضع نفسها في مواجهة قوى وفئات عدة تحمل عقائد وأيديولوجيات متكاملة، وإيمانها بها قوي وعميق، التحدي يولّد التحدي المضاد، والعدوان يولّد أفكار وأعمال الانتقام، والضعف يدفع باتجاه البحث عن السلاح، أمريكا تواجه أناساً يفضلون الموت على الحياة في كثير من الأحيان، وهناك فرق شاسع بين الباحث عن الذات وذلك الباحث عن الاستقرار، هناك من يرون في الموت تضحية مقدسة من أجل أن يحيا الدين وينعم الشعب والوطن، وهناك من يرى في الاستقرار وسيلة لحصد المزيد من المنافع، الثاني لا يمكن من الناحية المنطقية أن ينتصر أبداً على الأول حتى لو حقق بعض الانتصارات التاريخية، قد يحقق القوي - وهو الثاني - الانتصار، لكن الأول يملك القدرة المستمرة على بناء جيل الثأر والانتقام القائم على أسس من القدسية والخلود.

لم تستطع أمريكا اتقاء شرور أعمالها في الماضي، ولا أراها تحاول الآن الابتعاد عما يؤذيها، إنها تدفع المزيد من الناس إلى معاداتها والبحث عن وسائل وأساليب انتقامية أو تحريرية من الظلم، ولهذا سيتم التركيز





على تطوير وسائل تقنية فعالة ؛ خاصة أن في أفغانستان درساً قوياً فيما يجب عمله ، تنظيم القاعدة ما زال قائماً ومعه بعض التنظيمات في باكستان ودول آسيا الوسطى الإسلامية ، إنه منتشر في مختلف أنحاء العالم ولا يعاني من نقص في الأفراد أو نضوب في الموارد . كما أن الأحداث تدفع بأخرين لتشكيل تنظيمات جديدة تركز في أعمالها على ما سهل تصنيعه وقلت تكاليفه وخف حملته واشتد أذى نشره . لكل فعل رد فعل ، وهناك إدراك واسع بأن البندقية الرشاش لم تعد إلا سلاحاً «الغية» .

كيف ستحاشي أمريكا فكرة الضدية التاريخية والصراع المستمر؟ كل عمل يحمل في الداخل نقيضه حتى على الصعيد الذاتي ، فكيف إذا اتسع ليتعلق بشعوب وأم ترى مستقبلها واستقلالها مهددين من قِبَل قوى أجنبية . قد يضحك الرئيس الأمريكي كثيراً سروراً بالانتصارات العسكرية التي يحققها جيشه هنا وهناك ، لكن التاريخ لا ينتهي عند تلك اللحظة .

الإخفاق الأمريكي:

هناك من يبشر بإخفاق الاستراتيجية الأمريكية مثل William Lind الذي كتب في تعليق له في ١٩/٢/٢٠٠٣م؛ أن السؤال ليس هو: أستخفق أم لا؟ لأنها ستخفق ، وإنما السؤال يدور حول السبب الذي يدفع أمريكا للسيطرة على العالم وإنشاء مملكة جديدة على غرار روما أو الإمبراطورية الإسبانية القديمة ، الجدلية تقوم على أن التفرد خطير ، وهو يصنع الأعداء ولا يصنع الأصدقاء ، إنه يقوم على القوة التي تتنوع مصادرها وأسبابها ولا سقف لها ، غداً ستلقى أمريكا ضربات من حيث لا تعلم ، ومعها لن تنفع كل الأسلحة الفتاكة التي بحوزتها .

الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي:

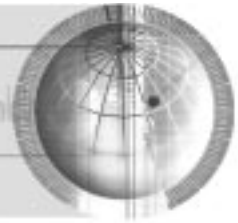
انطلاقاً من الأبعاد التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية التي قامت أساساً على المصلحة المدعومة بالقوة ؛ يمكن تلخيص السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية إجمالاً بالنقاط الآتية :

أولاً: تفتتت الوطن العربي والعالم الإسلامي :

ورثت أمريكا سياسة تفتتت الوطن العربي عن الاستعمار الفرنسي والبريطاني وأمعنت فيها ، وقد اتضح عبر السياسات المختلفة التي تبناها الغرب تجاه العرب عبر عقود ؛ أن المنطلق الحضاري يشكّل الأساس للعداء الغربي للعرب والمسلمين ، ومن الممكن تفسير ذلك بناء على أحداث تاريخية عدة ابتداءً من معركة اليرموك وانتهاءً بإقامة الكيان الصهيوني ، ولا أظن أن هنتنجتون كان مازحاً عندما تحدث عن صراع الحضارات ، ربما بدا حديثه غريباً بالنسبة لبعضهم ؛ لكنه كان يعبر حقيقة عما يتفاعل في نفوس العديد من الغربيين تجاه المسلمين .

لم تسلم أمريكا بحق العرب بالوحدة ، واستمرت في معاداة الاتجاهات القومية والإسلامية والقادة الذين حملوا على أكتافهم هم الوحدة ، وقد أصبح واضحاً لدى العرب جميعاً أن الولايات المتحدة لن تسمح بوحدة





عربية فضلاً عن أن تكون إسلامية؛ حتى لو كانت محدودة مثل وحدة وادي النيل أو الشام أو الجزيرة العربية. ويتحدث العديد من العرب الآن عن نيات أمريكية تفتيتية إضافية لزيادة إضعاف العرب، لكن سواء عملت على تفتيت دول عربية موجودة الآن أو لم تفعل؛ تبقى سياسة التفتيت قائمة، ولن تتوانى في تعميقها إن رأت ذلك ضرورياً.

ثانياً: الحرص على تبعية القادة العرب:

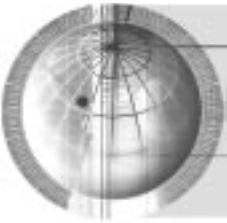
لا تستقيم سياسة التفتيت إلا إذا كانت محروسة عربياً؛ لهذا حرصت بريطانيا على إقامة حكومات عربية مرتبطة بها مباشرة وموالية لمصالحها الشخصية والقبلية وليس للمصالح العربية والإسلامية، كثر الحديث عن الوحدة العربية من قِبَل العديد من القادة العرب، لكنها وحدة لن تتحقق إلا إذا كان لدى القادة الاستعداد للتخلي عن مناصبهم، وهو الأمر الذي بدا مع الأيام شديد الصعوبة، وبسبب ما طرأ على الطرح من ابتذال - لوجود التكرار عديم الجدوى - استعاض الحكام عنه بالتضامن العربي، والذي بقي متعثراً وعديم الجدوى أيضاً.

إذا كانت أمريكا تسعى الآن إلى تغيير حكام عرب؛ فليس لأنها تغير استراتيجيتها تجاه العرب، ولكن لأنها ترى أن عدداً من الحكام قد استهلكوا ولم تعد هناك جدوى من بقائهم، ربما ترى أمريكا أن بعض الحكام لا يصلحون الآن بسبب أنماط الحكم القبلية، وأنه لا مفر من تطعيم الحكم بدرجة من الديمقراطية التي لا تؤذي المصالح الغربية؛ أي أن المسألة متعلقة بالتكيف مع ما يطرأ من تطورات نفسية واقتصادية وثقافية وليس باستراتيجية جديدة.

ثالثاً: الإصرار على التخلف العربي والإسلامي:

يجب أن يبقى العرب والمسلمون متخلفين، ولا مانع من أن يبدو وكأنهم يواكبون الحداثة، يبقى العرب والمسلمون متخلفين بتخلفهم العلمي واعتمادهم على تقنية الآخرين، وعليه فإنه من المحذور على العرب إقامة مؤسسات علمية حديثة تسعى فعلاً إلى الاكتشاف العلمي؛ ومن ثم إلى الاختراع والتطوير التقني، ولذا من السهل أن يلاحظ المرء أن الجامعات العربية والإسلامية ليست بالحقيقة مراكز تطوير علمي وتقني أو تغيير سياسي واجتماعي؛ وإنما هي في الغالب مراكز إصدار شهادات جامعية؛ يعرف أصحابها بعض علوم لا ضرورة لاستخدامها العملي.

ولا مانع من أن يواكب العرب الحداثة الاستهلاكية والتجسسية، العرب من أوائل المستهلكين للمنتجات الغربية الحديثة، والحكومات العربية من أكثر الحكومات تطوراً في أساليب التجسس على الشعوب العربية، وصلت الكهرباء إلى جسد العربي قبل أن تصل إلى البيوت، وتصل السيارات الفارهة إلى الأسواق العربية قبل أن تصل إلى المعارض الغربية، هكذا يبدو العرب أنهم يعيشون مع التطورات العالمية. . لكن دون أن يكونوا مساهمين بإنتاجها، على هذا قامت السياسة الأمريكية وعليه تستمر!



رابعاً: ضرب كل عربي ومسلم يرفع رأسه:

تقوم السياسة الأمريكية على ضرب كل عربي ومسلم طموح يعمل بمعزل عن الإرادة الأمريكية، ويحاول تحقيق استقلال حقيقي أو تطوير علمي أو ما من شأنه رفع شأن الأمة العربية والإسلامية، ولهذا واجهت أمريكا المد القومي العربي، وتآمرت على مصر، وحاصرت سوريا إلى حد ما، وضربت ليبيا والسودان وإيران وأفغانستان، وشنت الحرب على العراق، الحرب الأمريكية على العرب مستمرة منذ الخمسينيات ولم تبدأ مع ١١/أيلول.

ومع تنامي خطر المد الإسلامي على المستوى الشعبي؛ تقوم السياسة الأمريكية على تحجيف المنايع وتحريف التوجهات؛ بغرض إعاقة هذا المد.

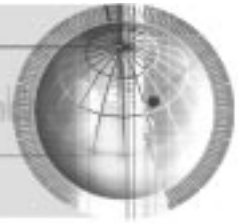
خامساً: المحافظة على إسرائيل قوية ومهيمنة:

من المفروض أن يبقى العرب والمسلمون تحت السيطرة من الناحية العسكرية، وأن تبقى إسرائيل متفوقة عليهم فرادى ومجتمعين، المنطق الأمريكي يقول إن إسرائيل وجدت لتبقى، وعلى العرب والمسلمين أن يخضعوا لها ويعترفوا بها ويقيموا علاقات اعتيادية معها، وكل عربي يرفض ذلك يتعرض للعقاب عاجلاً أو آجلاً. أمريكا تستعمل الحكام العرب الذين يسيرون في فلكها للضغط على الأمة والمقاومين، وتستعمل نفوذها المالي والعسكري لتحقيق المصالح الإسرائيلية، هذه استراتيجية قائمة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين ومنذ انبثقت دولة إسرائيل عن الصهيونية.

التحول الأمريكي:

في مجرى هذه السياسة الأمريكية؛ وجد الأمريكيون أن الأمور لا تسير كما يريدون، وأن إطلاق نار عكسي قد حصل، ضاق الخناق على العديد من المواطنين العرب والمسلمين؛ إلى درجة أن عدداً منهم صار يسعى إلى تغيير الوضع القائم في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وإقامة نظم سياسية جديدة معادية للغرب وخاصة للولايات المتحدة، يرى الأمريكيون أن التنظيمات الجديدة هي تنظيمات متطرفة وإرهابية وتستعمل الدين لاستقطاب المؤيدين، وتجعل من الحرب ضد الأنظمة والغرب حرباً مقدسة تستحق التضحية من أجل الفوز العظيم في الآخرة.

صحيح أن الأمريكيين يشنون الحرب على هذه التنظيمات؛ لكنهم يرون أيضاً أنه من الضروري البحث في أسباب نشوئها ومعالجتها؛ لأن في ذلك القضاء الحقيقي على التطرف. أغلب المهتمين الأمريكيين بمن فيهم الإدارة الأمريكية يرون أن غياب الديمقراطية هو السبب في نشوء هذا التطرف، وأنه لا مفر من ديمقراطية العرب والمسلمين إذا أريد للعلاج الحيوي أن ينجح. يقولون إن الحكام لم يتركوا مساحة للمشاركة الشعبية، وسيطروا على اتخاذ القرار وصرف الأموال، وإنه من الحكمة الضغط باتجاه إجراء إصلاحات سياسية ليأخذ كل موقعه في رسم السياسة العامة ويعبر عن نفسه بحرية. من المهم أن يشعر المواطن في البلاد العربية والإسلامية أنه



محترم، وأن يعرف أن الشرطة السرية لن تطرق بابه بعد منتصف الليل لتقوده إلى عالم المجهول.

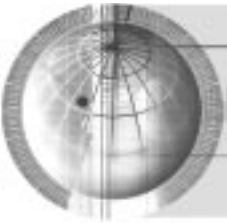
التحليل الأمريكي هذا يصيب جزءاً من الحقيقة ويتجاهل حقائق أخرى مهمة، ولّد الاستبداد ردود فعل كتلك التي يتحدث عنها الأمريكيون، لكنهم يغفلون مسائل دعم إسرائيل والمحافظة على ضعف العرب والمسلمين ونهب الثروات والوحدة. واضح أن الأمريكيين يهربون من مواجهة الحقائق، ولا أرى أن ذلك سيخدم سياستهم في تحقيق الاستقرار الذي ينشدون.

فضلاً عن ذلك؛ إنهم لا يوضحون ما يعنون بالدمقرطة، من المتوقع إذا قامت أنظمة ديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية أن يخسر الحكام الموجودون كراسيهم، وأن تجلس مكانهم قوى إسلامية وقومية لا ترى في الولايات المتحدة صديقاً، هذا ما يراه بعض الأمريكيين مثل الكاتب William Lind، هذه القوى ستعامل مع إسرائيل بعداء عقدي وسياسي حاد، وستصر على تطوير التقنية العربية الإسلامية وعلى المحافظة على الثروات؛ فهل ستعمل أمريكا على نشر الديمقراطية فعلاً في البلاد العربية والإسلامية؟

إنه من المشكوك فيه أصلاً أن تدافع أمريكا عن الديمقراطية؛ لأنها حقيقة لا تمارسها بشكل جيد على الصعيد الداخلي، وتدعم الطغاة والمستبدين على المستوى الخارجي. على المستوى الداخلي؛ تقوم السياسة الأمريكية أساساً على التوازنات وليس على الحقوق والقيم الأخلاقية، هناك قيم أخلاقية ضرورية لتحقيق التوازنات، لكنها لن تصل إلى المستوى الحقوقي المطلوب أخلاقياً حسب المبادئ الديمقراطية، فمثلاً تتطلب الديمقراطية وجود وسائل إعلام حرة وحيادية في طرحها لتصل الحقيقة كما هي إلى القارئ، لكننا لا نجد هذا في كثير من الأحيان في الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الخارجي؛ أمريكا مهتمة بولاء الحكام الذين يحققون لها المصالح وليس بمن هو مستبد أو غير مستبد، لكن الحرب لم تشملهم جميعاً، إذا اقتضت مصلحة الولايات المتحدة أن يغير الحاكم أسلوبه أو يخفف من أساليب القمع والقهر؛ فإنها ستمارس ضغطاً في هذا الاتجاه؛ أي أن أمريكا غير معنية بالشعوب، ولن تستطيع القيام بخطوات مهمة باتجاه نشر ديمقراطية حقيقية.

من المحتمل أن تدعم الولايات المتحدة المنظمات غير الحكومية؛ مثل تلك التي تدافع عن الديمقراطية والسلام وحقوق المرأة؛ لتأخذ دور الحكومة في ظل العولمة. يقود المنظمات غير الحكومية أناس مثقفون يظهرون بالمظهر الديمقراطي المطلوب عربياً الآن، ومن الممكن أن يشكّلوا مصدر ثقة للمواطن العربي الذي يتشوق للتغيير، في الوقت نفسه يشكّل هؤلاء عنصر طمأنينة للغرب؛ لأنهم يحصلون على تمويلهم من الغرب، ويؤمنون بالنمط الديمقراطي الغربي، ويعترفون بإسرائيل، ويفضّلون التفاوض معها ضمن منطق المصالحة والتخلي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. إنهم ينفذون السياسة الأمريكية بثوب ديمقراطي تحرري؛ يتفوق على ثوب أغلب الحكام العرب الذي يتميز بالقبلية والألوان التقليدية، هناك مثقفون كثر على استعداد للقيام بالمهام الأمريكية لقاء المال والجاه، وهم هناك الآن يرأسون المنظمات غير الحكومية التي تزداد ميزانياتها ويتسع نفوذها.



هناك الآن قضيتان عربيتان تشكّلان اختبارين للسياسة الأمريكية واستراتيجيتها الجديدة، وهما فلسطين والعراق، تشكّل فلسطين الاختبار التقليدي للسياسة الأمريكية في المنطقة، بينما تشكل العراق اختباراً لقدرة أمريكا على تنفيذ استراتيجيتها القائمة على السيطرة والضربة الوقائية، فيما يلي رؤية عامة للموضوعين:

فلسطين:

تحاول الإدارة الأمريكية على مدى عقود من الزمن البحث عن حل للقضية الفلسطينية ضمن الأسس الآتية:

- ١ - إسرائيل دولة اليهود وليست دولة كل سكانها؛ ذلك لاستثناء العرب الذين يشكّلون حوالي ٢٠٪ من السكان حسب الإحصاءات المعلنة.
- ٢ - توطين الفلسطينيين في البلاد العربية مع تعويضهم.
- ٣ - اعتراف العرب بإسرائيل وإقامة علاقات اعتيادية معها لتصبح جزءاً من المنطقة.
- ٤ - الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي والمحافظة على ضعف العرب.
- ٥ - ضرب كل من يحاول المساس بأمن إسرائيل سواء كان شخصاً أو تنظيماً أو دولة.
- ٦ - أن يتبنى العرب برامج ثقافية وتعليمية تلغي فلسطين من الذاكرة تماماً.

لم تستطع الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تنفذ رؤيتها بالنسبة للحل، وهي الرؤية الإسرائيلية لأسباب تتعلق بالوضع العربي وعدم تطوره بالطريقة التي تقبل بمثل هذا الحل. نجحت الإدارات جزئياً لكن الحل ما زال بعيد المنال على الرغم من تسليم فلسطينيين وعرب بهذه الرؤية، ولهذا عملت الإدارات بما فيها الإدارة الحالية على تقديم مبادرات متتالية؛ لكن دون أن تلبى مطالب الفلسطينيين وبعض العرب ولو جزئياً، فتوالت الانهيارات.

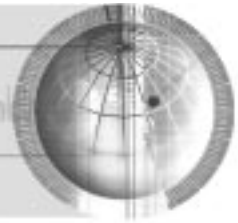
خريطة الطريق كانت آخر محاولة للإدارة الحالية، وفيما يلي تلخيص لها:

جوهر الخريطة:

الخريطة في جوهرها عبارة عن العودة إلى ٢٨/٩/٢٠٠٠م؛ أي إنهاء الانتفاضة والعودة بالأوضاع العامة في الضفة الغربية وغزة إلى ما قبل الانتفاضة، وبعث النشاط من جديد في طاولة المفاوضات. أما جوهر الجوهر فهو إلزام الفلسطينيين بحراسة الأمن الإسرائيلي، وعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤثر سلباً من قريب أو بعيد في أمن إسرائيل، والقيام بتلك المهام التي تعزز من أمن إسرائيل والإسرائيليين.

الخريطة عبارة عن ثلاث مراحل، يؤدي تطبيق كل مرحلة إلى تطبيق المرحلة التي تليها، ولا يمكن القفز من مرحلة على حساب التي تليها. اعتماداً على آخر نص معدل؛ تقول المرحلة الأولى: إن على الفلسطينيين أن يباشروا «بشكل فوري بتنفيذ وقف غير مشروط للعنف...»، وتضيف: «تصدر القيادة الفلسطينية بياناً





لا يقبل التأويل؛ يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية وجميع أنواع العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان. تُوقف كافة المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد إسرائيل. «وفي المقابل» تُصدر القيادة الإسرائيلية بياناً لا يقبل التأويل تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين؛ ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، كما عبّر عن ذلك الرئيس بوش، وتدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في أي مكان. تُوقف كافة المؤسسات الإسرائيلية الرسمية التحريض ضد الفلسطينيين، من المهم ملاحظة تعبير «تأكيد حق إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين»، وتعبير بـ «رؤية الدولتين»، الرؤية كلمة غير واضحة، وقد يتم تفسيرها على أنها أحلام أو أوهام!

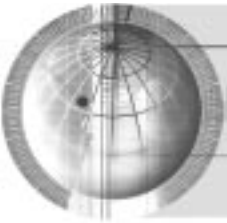
تبدو النصوص هنا على درجة من التكافؤ لكنها في الحقيقة مضللة؛ وذلك لأنها تضع العنف الصادر عن الفلسطينيين في مرتبة العنف الصادر عن الإسرائيليين، ومن ثم تكون القوة المحتملة في مرتبة الشعب الواقع تحت الاحتلال! وهي لم تأت بجديد؛ لأن إسرائيل أكدت منذ عام ١٩٦٧م أنها لن تمارس عنفاً ضد الفلسطينيين ما لم يقوموا بأعمال عنف؛ أي أن إسرائيل ملتزمة بهذه النصوص منذ عام ١٩٦٧م، وليست بحاجة إلى مبادرات لتأكيد ذلك، وإنما جاء التأكيد ليشمل الالتزام الفلسطيني ووقف المقاومة أو عدم القيام بها، وهو ما يريده أي احتلال؛ بمعنى أن الخريطة تقدم هدية فلسطينية مجانية لإسرائيل!

لا تتوقف «خريطة الطريق» عند هذا النص العام، وإنما تضيف: أن على الفلسطينيين القيام «بجهود ملموسة على الأرض لاعتقال وعرقلة وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشنّ وتخطط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان». وتتابع: أن على الأجهزة الأمنية الفلسطينية - التي سيعاد ترتيبها وفق الرغبات الأمريكية - أن تلاحق الإرهابيين، وأن تقوّض قدراتهم وبناهم التحتية الإرهابية. ثم تطلب «الخريطة» العودة إلى التنسيق الأمني كما كان عليه الأمر سابقاً، وتقوم الدول العربية بقطع «التمويل العام والخاص وكافة أشكال الدعم الأخرى للجماعات التي تدعم الإرهاب وتشارك فيه»، وبناء على التقدم في الخطوات الأمنية يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب السريع من المناطق التي كانت تنتشر فيها قوات فلسطينية.

تُقدّم «الخريطة» في هذه المرحلة نصاً جيداً بالنسبة للفلسطينيين؛ وهو الذي يطلب من الحكومة الإسرائيلية تفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار/ مارس ٢٠٠١م، وتجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية وفق «تقرير ميتشيل»، وبما في ذلك النشاطات المتعلقة بالتمدد الخاص بالتمدد السكاني للمستوطنات.

الإصلاح:

تحدث المرحلة الأولى عن إصلاح المؤسسات الفلسطينية؛ مع التدخل فيما يجب أن يقوم به الفلسطينيون فيما يخص شؤونهم الداخلية؛ وهو الأمر الذي يتماشى تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. لا شك أن



الإصلاح مطلوب فلسطينياً؛ لكنه ليس بالتحديد الإصلاح نفسه الذي يريده الأمريكيون، يريد الأمريكيون إصلاحاً يخدم مصالحهم؛ بينما يريد الفلسطينيون إصلاحاً يخدم تطلعاتهم نحو استعادة حقوقهم، والدليل على ذلك هو أن الأمريكيين يطلبون في «الخريطة» تعيين رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات واسعة، مع طلب نصوص دستورية متوافقة. . لماذا تحتاج فلسطين رئيساً ورئيس وزراء في الوقت الذي يجب فيه تخفيض النفقات وترشيدها؟! المصلحة ليست فلسطينية بقدر ما هي أمريكية وإسرائيلية، فأمرىكا وإسرائيل تريدان «رئيساً للوزراء» يتمتع بدم جديد نحو ملاحقة المقاومين الفلسطينيين وإنهاء المقاومة.

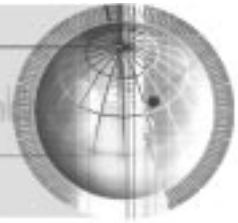
تطلب «الخريطة» من الفلسطينيين وضع دستور مبني على الأسس الديمقراطية، وينص على إقامة رئاسة وزراء، ثم تطلب تعيين لجنة انتخابات، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لكن هناك عبارة غريبة بحاجة إلى توقف ونظر، حيث تنص على: «... وفي سياق نقاش حرّ وشفافية في انتقاء المرشحين وعلى أساس الحرية...»، من ينتقي المرشحين؟ هل سيكون هناك تدخل في تحديد من يحق له الترشيح؟ الأمر ليس واضحاً وبحاجة إلى تريث قبل الحكم!

المرحلة الثانية:

إذا تم الالتزام بما هو وارد في المرحلة الأولى؛ فإن الطريق تصبح ممهدة للمرحلة الثانية؛ والتي تقول «الخريطة» عنها إنها «مرحلة إنشاء الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة وسمات سيادية بناء على الدستور الجديد؛ كخطوة نحو الحل الدائم». أشارت المرحلة الأولى إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن المرحلة الثانية تراجعت فوراً لتصفها بالدولة ذات «الحدود المؤقتة» وصاحبة «السمات السيادية»، هناك تراجع كبير في الوثيقة نفسها إلى عبارات غير واضحة وتحمل العديد من التفسيرات!! ما هي الدولة ذات «الحدود المؤقتة» وما معنى «السمات السيادية»؟ هناك فرق شاسع بين «الدولة ذات السيادة» وبين تلك «ذات السيادة». وتشترط هذه المرحلة أن مثل هذه الدولة لن تتحقق إلا بعد أن يثبت الفلسطينيون أنهم يقاومون الإرهاب بقوة وعزيمة، وأنهم يقيمون نظاماً يحترم المبادئ الديمقراطية. والسؤال هنا هو: ما مصير هذه الدولة إذا اختار الفلسطينيون عبر انتخابات حرة ونزيهة قيادة تؤمن بالمقاومة أو ترفض ملاحقة المقاومين الفلسطينيين؟ أعتقد أن الذي سيدور في ذهن الأمريكيين والإسرائيليين هو توجيه الناخب الفلسطيني نحو نتيجة يريدونها؛ أي نحو ديمقراطية مفصّلة حسب مقاساتهم هم وليس حسب مقاسات الشعب الفلسطيني!

يتم في هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي للتأكد من الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المرحلة الأولى، ومن شأن هذا المؤتمر أن يتأكد من أن الدول العربية تعيد علاقاتها مع إسرائيل، ومن أن الفلسطينيين يفون بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، وأيضاً إشراك لبنان وسوريا في مؤتمر دولي يُعقد بهدف التسوية الدائمة.





المرحلة الثالثة :

يتم في هذه المرحلة عقد مؤتمر دولي آخر، والمتوقع أن يكون في ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م، ومن شأنه أن يضع اتفاقاً نهائياً يرسم الوضع الدائم، وذلك بعد التأكد من استمرار الالتزام بما سبق، تقوم دولتان على أرض فلسطين وتقبل الدول العربية بعلاقات اعتيادية مع إسرائيل مع الالتزام بالأمن والسلام لجميع دول المنطقة .

الخلاصة :

لا تختلف هذه الخطة جذرياً عن «تقرير ميتشيل» أو «مبادرة تينت» أو الاتفاقيات التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل . هناك حديث عن دولة فلسطينية لكنه غير واضح، وغموضه متعمد، لم يظهر علينا دبلوماسي غربي أو إسرائيلي حتى الآن ليعرّف الدولة التي يتحدثون عنها! حتى الآن نحن نعرف أنهم يريدون دولة ليس على كل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧م، وبلا جيش أو حدود مفتوحة مع الجيران، وملتزمة بالأمن الإسرائيلي ومقاومة المقاومة الفلسطينية!

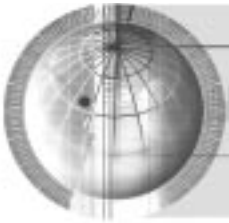
هذه المبادرة غيرها من المبادرات الأمريكية التقليدية لا تُقدّم حلاً للصراع الدائر، وهي تتحاشى تماماً تأكيد الحقوق الفلسطينية، وتركز على حق إسرائيل بالأمن . إنها مبادرة تهدئة وليست مبادرة تسوية، وليس من المتوقع لها أن تنجح حتى على هذا المستوى؛ وذلك لأن إسرائيل عادة لا تلتزم بما تعد به، ولأنها لن تعمل على مساعدة السلطة الفلسطينية في تسوية حملة عسكرية محتملة ضد فصائل المقاومة الفلسطينية، كما أن فصائل المقاومة لم تعد لعبة يمكن السيطرة عليها بسهولة؛ أي أن الإدارة الأمريكية ستبقى بهذا الخصوص ضمن حلقات تدجين العرب التدريجي لقبول إسرائيل وفق ما ورد أعلاه، وهو الأمر الذي يواجه عقبات وتحديات كثيرة .

العراق:

تحاول أمريكا ألا تظهر بمظهر المحتل، وتجهد وفق ما تسمح به معاييرها الأمنية لتثبيت صورة المنقذ وليس المحتل، إنها بحاجة إلى أن تظهر أمام العالم بأنها ليست دولة غازية أو استعمارية جديدة، وخاصة أنها لم تثبت أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، وأن تتجنب تطور روح المقاومة لدى الشعب العراقي لكيلا ينتج عنه خسائر أمريكية وعراقية في الوقت نفسه، إنها بالتأكيد تحاول أن تحافظ على النصر الذي تحقّق حتى الآن، ولا ترغب في التورط في حرب عصابات ستقلب عليها إن نشبت، وتحوّل نشوتها إلى هزيمة أمام أمم تتمنى أن ترى أنف أمريكا وقد تمرّغ في التراب .

أمام أمريكا الخيارات الآتية :

أولاً: أن تبقى في العراق المدة المطلوبة لتأمين مصالحها النفطية تماماً، وتنصيب نظام سياسي يخضع لها، ويضمن لها مصالحها على شاكلة أغلب الأنظمة العربية . هذا أمر يتطلب وقتاً طويلاً وقوة عسكرية كبيرة تستطيع الانتشار في مختلف التجمّعات السكانية العراقية، ويتطلب أيضاً إبراز زعماء سياسيين على حساب



آخرين؛ سواء من القادمين مع قوات الغزو أو من الموجودين داخل العراق.

هذا خيار يحمل في طياته ما يعمل ضده، ينطوي وجود القوات الأمريكية في التجمعات السكانية العراقية على توليد الوعي بالاحتلال وتعمقه مع طول المدة، أمريكا تعرف تماماً أن الوعي هو المقدمة الأولى نحو الثورة أو المقاومة، هذا فضلاً عن أن دعمها لعناصر سياسية يوئد ردود فعل شعبية وحزبية ودينية ضد هذه العناصر، من الوارد جداً ألا يصبر العراقيون طويلاً على المتعاونين مع الطرف الأمريكي أو المهانين لهم من القيادات السياسية والدينية، وأن يعملوا ضدهم سريعاً كما حصل في بعض المدن العراقية؛ أي أن البقاء المكثف للقوات الأمريكية ينطوي على دعوة مباشرة للعراقيين لحمل السلاح والقتال من أجل التحرير.

ثانياً: أن تخلي القوات الأمريكية التجمعات السكانية لتقييم في معسكرات خارجية، وأن تكتفي بالسيطرة العسكرية على المواقع النفطية. بالتأكيد هناك نصائح كثيرة يتم تقديمها للرئيس الأمريكي من قبل كثيرين؛ بضرورة الابتعاد عن المناطق السكنية خاصة العربية سواء كانت سنية أو شيعية.

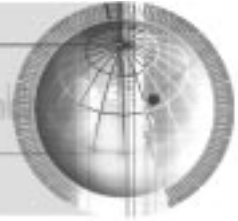
لكن هذا أيضاً غير مأمون بالنسبة للقوات الأمريكية؛ لأن وسائل الإعلام في هذا الزمن لا تترك الكثير من الأشياء في طي الكتمان، ذلك الوجود الأجنبي الذي ساد في دول عربية عبر عشرات السنين دون أن يثير حفيظة الجماهير لن ينجح في العراق، العراق متطورة نوعاً ما من ناحية الوعي السياسي مقارنة بدول عربية أخرى، وتتحسس الأمور وتستشعرها، وليس من السهل أن تخفى على العراقيين تحركات من هذا القبيل.

هذا فضلاً عن المشكلة الأمنية الصعبة التي يمكن أن يصنعها الإخلاء العسكري الأمريكي للمتعاونين مع أمريكا، والذين من المفروض أن يقوموا على إدارة البلاد بشكل أو بآخر؛ من سيحمي هؤلاء؟ العراق ليست أفغانستان، ولا يوجد فيها جيش جاهز لقتال العراقيين لمصلحة الأمريكيين.

ثالثاً: أن تبقى قوة احتلال بالظل، وذلك من خلال أمرين:

أ - استقدام قوات من دول أخرى، مثل رومانيا وتركيا وبولندا، لتقوم بحفظ ما يُسمى بالسلام، مقابل قليل من المال تقبل مثل هذه الدول تأجير بعض جنودها للولايات المتحدة؛ لتؤدي دوراً يعني الولايات المتحدة من أن تكون دولة محتلة غاشمة. يتم تسليح هذه القوات بما يلزم، وتقف قوات أمريكا في قواعد بعيدة قليلاً عن المراكز السكانية العراقية، أو في دولة عربية، جاهزة لمديد العون في حال الضرورة.

ب - تشكيل جيش عراقي شبيه بجيش «أنطوان لحد» في جنوب لبنان أو السلطة الفلسطينية في فلسطين؛ يقوم على خدمة المهام والمصالح الأمريكية مقابل المال والبقاء في السلطة. جيش مثل هذا سيقوم بالمهام الأمنية المرتبطة بما تسميه أمريكا بـ «الإرهاب»، وسيكون لزاماً عليه ملاحقة العراقيين وزجهم في المعتقلات تحت تسويغات مثل التطرف والإرهاب.



رابعاً: أن تسارع في ديمقراطية العراق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بأسرع وقت ممكن وتترك البلاد. حرصت أمريكا في إعلامها العالمي على التنديد باستبدادية صدام حسين، وعلى حرصها على حرية أهل العراق، ومن المفروض أن تبرهن على صحة ما تقول عملياً، بل إن حكومة الولايات المتحدة ستجد نفسها تحت ضغط أدبي عالمي لتجري هذه الانتخابات. يضع هذا الخيار أمريكا في ورطة؛ لأنها ليست مهتمة بديمقراطية الدول العربية، حيث تشكل الحرية العربية خطراً على المصالح الأمريكية.

ومن سيفوز في انتخابات العراق؟ الاحتمال الغالب هم الإسلاميون.

نتائج من هذا القبيل تنطوي على خطرين:

أ - ازدياد النفوذ الإيراني في العراق، أو على الأقل التعاون بين العراق الجديد وإيران؛ وهو الأمر الذي يتناقض حديداً مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وظفت أمريكا الكثير من الجهد من أجل أن تبقى الحرب العراقية الإيرانية مشتتة، وذلك لإنهاك الطرفين مادياً ومعنوياً، ولتأجيج مشاعر الكراهية بين العرب والإيرانيين، فهل تسمح أمريكا بانتخابات تقود إلى مشكلات جديدة؟

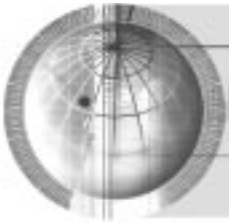
ب - أما الخطر الثاني؛ فيتمثل بانضمام العراق إلى الجهود العربية والإسلامية ضد إسرائيل، إذا فاز الإسلاميون في الانتخابات؛ فإنه من المتوقع أن تنهض الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل نهضة نوعية قوية، صحيح أن نظام صدام حسين كان ضد إسرائيل لكنه غرق في الكثير من النشاطات الحربية؛ جعلت قدرته العسكرية بعيدة عن تحدي إسرائيل مباشرة، وأبقى العراق قوة كامنة أكثر منها قوة فاعلة.

خامساً: ليس من المستبعد أن تلجأ أمريكا إلى ضرب العراقيين بعضهم ببعض؛ إذا وجدت أن الخيارات المختلفة لا تليها ما جاءت إلى العراق من أجله، قد تلجأ أمريكا إلى سياسة «فرق تسد»، وذلك من خلال نشر النزاعات الطائفية والقبلية والقومية؛ مما يلهي العراقيين عن عدوهم الخارجي، ويصبح هذا العدو حكماً أو مطلباً عراقياً للسيطرة على النزاعات. ينطوي هذا أيضاً على نقيضه؛ حيث إن أمريكا التي تريد أن تظهر بمظهر المحرر؛ ستصبح غير قادرة على تحقيق استتباب الأمن في البلاد؛ مما يضعها في مواقف حرجة أمام العالم وربما أمام الرأي العام الأمريكي.

أي أن أمريكا ستجد نفسها في مأزق حقيقي، إنها تواجه مقاومة عراقية مرشحة لاكتساب المزيد من القوة، تحتاج المقاومة إلى وقت للتنظيم والتدريب والاستقطاب وما شابه ذلك من مستلزمات جهادية.

هناك مقومات واضحة تدفع باتجاه المقاومة، يمكن اختصار بعضها فيما يأتي:

١ - الشعب العراقي - خاصة العربي - لن يرضى بالاحتلال بغض النظر عن رأيه بالنظام السابق، لا أستثني الأكراد كلية؛ لكنهم سيأتون إلى صفوف المقاومة بعد أن يتأكدوا أن أمريكا تستعملهم ولا تحترمهم، ومن الجلي الآن أن التنظيمات الإسلامية الكردية تشارك في أعمال المقاومة.



٢ - أظن أن الشيعة قد وصلوا في هذه المرحلة إلى درجة من الوعي والنضج السياسي لن يقبلوا معها الوقوف على الحياد ؛ وخاصة أن لديهم التنظيمات القادرة على قيادة العمل سواء على المستوى السياسي أو الديني .

٣ - لا مجال أمام السنة إلا تبني المقاومة ، خاصة أنهم أكبر الخاسرين في المرحلة الراهنة ، لكن مشكلة السنة أنهم ممزقون ولا توجد لهم قيادة واضحة لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الديني ، لكن الوسيلة لن تستحيل أمام من يقرر القتال ضد الغزاة .

٤ - تتوفر خبرات عسكرية وقاتلية في العراق نتيجة نظام التجنيد الذي كان قائماً ، ونتيجة للحروب المتواصلة التي خاضها صدام حسين ؛ علماً بأن الخبرات العربية والإيرانية المستعدة لدعم أهل العراق كثيرة ومتحفزة ، هناك خبرات في فلسطين وغيرها ترغب في مقاتلة الأمريكيين ؛ معتبرة ذلك جهاداً في سبيل الله .

٥ - ستلقى المقاومة العراقية بمجرد انطلاقها الآلاف من المتطوعين العرب والمسلمين ، والذين سيرفدون أعمالها القتالية بمختلف الفنون العسكرية والتضحيات .

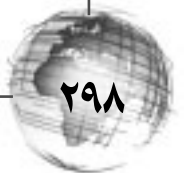
٦ - ستبقى جماهير العراق تحت ضغط عربي وإسلامي شعبي كبير من أجل أن تقاوم الأمريكيين ، سنجد عرباً يتحدثون ويكتبون عبر وسائل الإعلام المختلفة محرضين مطالبين أهل العراق بالثورة وطرده الأمريكيين ، سيصنع العرب تياراً ضاغطاً على الجمهور العراقي أو محمماً له للانطلاق ، وستكون التجربتان الفلسطينية واللبنانية درسين يتم ترادهما والعبر المستخلصة منهما على أسمع وأبصار أهل العراق .

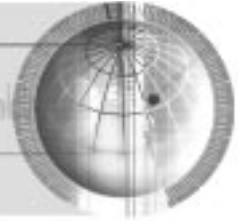
من المحتمل أن تؤول التجربة الأمريكية في العراق إلى ما آلت إليه التجربة الإسرائيلية في لبنان ، عندها تكون نهاية استراتيجية بوش ، الرهان الكبير الآن على نجاح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية يتمركز في العراق ؛ من حيث أنها هي ساحة القتال الرئيسة التي تقرّر هل هذه السياسة ستستمر أو أنها ستتوقف ؛ إخفاق الأمريكيين سيؤدي إلى تغيير في البيت الأبيض وإلى توقف الاستراتيجية الحالية ، ونجاحهم سيعزز موقف بوش وسيبقى في البيت الأبيض كمنتصر وبطل قومي .

ثمن الصداقة مع العرب والمسلمين:

لا أعتقد أن سياسة أمريكا القائمة على الحكام العرب والمنظمات غير الحكومية ستنتج ؛ بسبب عدم مصداقية هذه المنظمات في الشارع ووعي الحركات الإسلامية والأحزاب والتنظيمات بدورها ، إذا كانت أمريكا معنية بالصداقة مع جمهور العرب والمسلمين ، وفتح صفحة جديدة من التعاون والاحترام المتبادل ؛ أخال أن عليها أن تأخذ باعتبارها ثلاث أمور في غاية الأهمية :

أولاً: أن تعترف بأن للعرب والمسلمين طموحات لأن يكونوا أمة موحدة ذات شأن ، وأن من واجبها أن تتوقف عن كل السياسات التي تعيق تحقيقها . لدى العرب ولدى المسلمين طموح نحو تغيير أوضاعهم بصورة





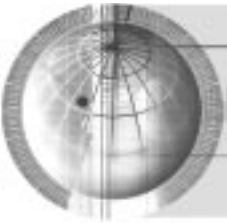
جذرية، واستعادة أمجاد أجدادهم الذين قادوا الأمم وقدموا لها الجديد في مختلف مجالات العلم والفن والأدب، ربما لا يطفو هذا الطموح على السطح باستمرار؛ لكنه هناك في مؤخرة رأس أغلب العرب والمسلمين يقف جاهزاً لأن يفلت من عقاله في أية لحظة. ولدئى الناس في بلادنا قناعة بأن الغرب بصورة عامة بقيادة بريطانيا قد تآمر على هذا الطموح في القرن التاسع عشر وعبر النصف الأول من القرن العشرين، وأن الولايات المتحدة قد ورثت هذا التآمر فيما بعد وإلى الآن. لقد فتت الغرب العرب والمسلمين وقسموهم إلى دويلات متنازعة تآمر بأوامر الأجانب، وإذا كان للغرب أن يكون جاداً في طلب صداقة حقيقية؛ فإن عليه إعادة النظر بكل ما عمل عبر الزمن وإصلاح ما سببه من أضرار؛ بمعنى أن على الولايات المتحدة أن تتوقف عن سياسة التهميش والتعامل مع العرب والمسلمين على أنهم مجرد أناس متخلفين ومتوحشين وظالمين يكرهون النور والتقدم، وألا تبقى أسيرة لمصالحها الخاصة طائفة أن خيرها وحدها هو خير العالم.

ثانياً: أن تتخلى الولايات المتحدة عن الأنظمة المستبدة لما تمثله من إصرار على التخلف والتبعية. دأبت أمريكا على مساندة العديد من الأنظمة العربية والإسلامية التي هي في نظر شعوبها فاسدة وطاغية وغير حريصة على مصالح الأمة، بل إن بعضها متآمر على الأمة ومتعاون مع الصهيونية والولايات المتحدة في إركاع الأمة وإذلالها. تقول الولايات المتحدة إنها مع الديمقراطية ومع حرية الشعوب في الاختيار وانتخاب ممثليها. لكن هذا بالنسبة لعدد كبير في الوطن العربي والعالم الإسلامي عبارة عن ادعاء كاذب، فأمريكا لا تقيم وزناً للإنسان أو حقوق الشعوب، وكل ما تهتم به هو مصالحها.

أمريكا تميز بين نظام سياسي وآخر في منطقتنا بناء على مصالحها؛ وليس بناء على قيم إنسانية أو مثل عليا كما تقول في ترويجها لفكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنها تكثف هجماتها على نظام معين على اعتبار أنه استبدادي، لكن الحقيقة ليس لأنه كذلك وإنما لأنه يشد ولو قليلاً عن الخطوط السياسية المقبولة لديها، أنظمة عربية وإسلامية عدة تدور في الفلك الأمريكي تنتهك أعراض الناس، وتنهب أموالهم، وتزجهم بالسجون والمعتقلات، وتعتدي على ممتلكاتهم وحياتهم؛ دون أن تلقى معارضة من أمريكا أو مجرد تعليق بسيط لا يغير من الأمر شيئاً.

بالنسبة للعديد من الناس في بلادنا؛ أمريكا تتحالف أو تتعاون مع شياطين أو جبابرة أثميين، وهي بذلك تصنع أعداءها ربما من حيث لا تدري، كثيراً ما نسمع مسؤولين أمريكيين يصفون زعماء عرباً بنوع من الحماس على أنهم أصدقاء، ويشيدون بمواقفهم ورؤاهم الحكيمة السديدة، ربما يحتاج هؤلاء إلى معرفة رد فعل الشارع العربي على مثل هذه الأقوال أو - على الأقل - معرفة جزء منه؛ ليقدروا بالضبط فيما إذا كانت أقوالهم وأعمالهم ستفضي على المدى البعيد إلى تحقيق مصالحهم! يبدو لي أن الولايات المتحدة تشبه عاملاً ماركسياً يكذب في مصنع رأسمالي مصاص للدماء. تنتج أمريكا أعداءها بالضبط كما ينتج العامل عوامل ضعفه.

ثالثاً: أن تتخلى الولايات المتحدة عن إسرائيل. إذا ظنت الولايات المتحدة أن إقامة دولة فلسطينية سيحل المشكلة، وسيخفف من عداء الجماهير العربية لها؛ فإن ظنها سيقضى ظناً، ربما يهدئ قيام دولة فلسطينية الأمور



مؤقتاً لكنه لن يهدئها على مدى بعيد؛ ذلك لأنه لا يشكّل حلاً تاريخياً يلبي نظرة العربي والمسلم إلى نفسه. من بين العرب من يقبل بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، لكن هؤلاء هم الذين يقبلون بالأمر الواقع ولا يتطلعون نحو التغيير، مشكلة أمريكا ليست مع هؤلاء وإنما مع قوى التغيير العربية والإسلامية التي ترى في الواقع شراً كبيراً يجب نسفه أو تفجيره.

إذا أرادت أمريكا أن تكسب ود قوى التغيير؛ فإنه من الحكمة أن ترفع يدها عن الصراع الدائر، وتتوقف تماماً عن تقديم أي دعم لإسرائيل، تمثل إسرائيل الهزيمة العربية والإسلامية بأبشع صورة، ويجسد كيانها ذلاً تاريخياً مستمراً، ولن ترى قوى التغيير أن مصداقيتها يمكن أن تتحقق في وجود هذا العار. ولأمريكا أن تقرر فيما إذا كانت تريد الاستمرار في سياسة تعتبرها قوى التغيير معادية، من المفروض أن تعترف أمريكا ومعها المعسكر الغربي أن إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين لم يجلب على العالم سوى الحروب والدمار، وأن استمرار وجوده لن يكون حافزاً نحو الهدوء والسلام.

المراجع:

- 1 - John Lewis Gaddis, "Grand Strategy of Transformation", Foreign Policy.
- 2 - William Lind, "The Failure of American Strategy", CNSNews.com Commentary, Feb 19, 2003.
- 3 - James Skillen, "Iraq, Terrorism and the New American Security Strategy", Public Justice, First Quarter, 2003.
- 4 - Tod Lindberg, "The Bush Doctrine", Hoover Digest, No. 4, 2002.
- 5 - James Lihdsay and James Steinberg in Brookings Institution Brief (109).
- 6 - Henry Kissinger, Washington Post, October 12, 2002.
- 7 - The New Yorker, October 14, 2002.

